جرائم المفلس

فى القانون الجزائرى و القانون المقارن

إعداد

وردة دلال

ماجيستير في الحقوق

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

تقديم

الأستاذ الدكتور

فتوح عبد الله الشاذلى

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دار الجامعة الجديدة

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**11**
الإشكاليات	**15**
أهمية الموضوع	**16**
الصعوبات التي يطرحها الموضوع	**17**
منهج الدراسة	**18**
خطة البحث	**19**
مبحث تمهيدي: ماهية الافلاس وتطوره التاريخي	**23**
المطلب الأول: ماهية الافلاس	24
الفرع الأول: تعريف الافلاس.	24
الفرع الثاني: تمييز الافلاس عن الاعسار والتفليس	30
أولا: تمييز الإفلاس عن الإعسار	**31**
ثانيا: تمييز الافلاس عن التفليس	38
الفرع الثالث: أنواع لافلاس	40
أولا: الافلاس البسيط.	40
ثانيا: التفالس بالتدليس والتفالس بالتقصير.	43
أ- التفالس بالتقصير	43
ب- التفالس بالتدليس	44
المطلب الثاني: التطور التاريخي للإفلاس.	45
الفرع الأول: في العصور القديمة والوسطى.	45

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني: في القانون الفرنسي.	47
الفرع الثالث: في القانون الجزائري و القانون المصري.	55
أولا: في القانون الجزائري.	55
ثانيا: في القانون المصري	57
الفصل الأول: أركان جريمتي التفالس.	59
المبحث الأول: الأركان أو الشروط المشتركة بين جريمتي التفالس.	59
المطلب الأول: صفة خاصة في فاعل الجريمة.	63
الفرع الأول: تحديد الصفة الخاصة في فاعل الجريمة في القانون الجزائري والقانون المقارن.	64
أولا: في ظل القانون الجزائري والقانون المصري.	64
أ- التاجر الفرد	66
ب- التاجر الشخص المعنوي	71
ثانيا: في ظل القانون الفرنسي.	76
أ- التجار	77
ب- الحرفيين أو الصناع	77
ج- المزارعين	78
د- حكم خاص بطائفة سماسرة الأوراق التجارية	79
ه- الممثلين الدائمين للأشخاص المعنوية	80
و- المدراء والموجهين بحكم القانون أو الواقع أو المصفيين	80

الموضوع	الصفحة
ي- الأشخاص المعنوية	81
الفرع الثاني: صلاحيات القضاء الجنائي حيال تحديد الصفة الخاصة في مرتكب جريمة التفالس	83
أولا: في ظل القانون الفرنسي	84
ثانيا: في ظل القانون الجزائري والقانون المصري	87
المطلب الثاني: التوقف عن الدفع	91
الفرع الأول: ماهية التوقف عن الدفع والخطة التشريعية في الأخذ به.	91
أولا: ماهية التوقف عن الدفع	91
أ- المقصود بالتوقف عن الدفع	92
ب- الطبيعة القانونية للتوقف عن الدفع	98
ثانيا: الخطة التشريعية في الأخذ بالتوقف عن الدفع.	100
الفرع الثاني: صلاحيات القاضي الجنائي حيال شرط التوقف عن الدفع	103
المطلب الثالث: الاضرار بالدائنين	112
الفرع الأول: الاختلاف الفقهي حول شرط الاضرار بجماعة الدائنين	113
الفرع الثاني: ماهية الضرر	117
الفرع الثالث: سلطة القاضي في تقدير الضرر	120
المبحث الثاني: الأركان الخاصة لجريمتي التفالس	121
المطلب الأول: الأركان الخاصة لجريمة التفالس بالتدليس	122

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: الركن المادي	123
أولا: السلوك الاجرامي	123
أ- إخفاء التاجر لحساباته	124
ب- تبديد أو اختلاس التاجر لكل أو بعض أصوله.	133
ج- الإقرار بديون صورية أو زيادة التاجر في خصومه بطريق التدليس.	139
ثانيا: النتيجة الاجرامية.	143
ثالثا: علاقة السببية	144
رابعا: الشروع	145
خامسا: الاشتراك	147
الفرع الثاني: الركن المعنوي	148
المطلب الثاني: الأركان الخاصة لجريمة التفالس بالتقصير	157
الفرع الأول: الركن المادي	158
أولا: السلوك الإجرامي	159
أ- حالات التفالس بالتقصير الوجوبي	160
1- إذا ثبت أن مصاريف التاجر الشخصية أو مصاريف تجارته مفرطة.	162
2- استهلاك التاجر لمبالغ جسيمة في عمليات نصبية محضة أو عمليات وهمية.	165

الموضوع	الصفحة
3- قيام التاجر بمشتريات لاعادة البيع بأقل من سعر السوق بقصد تأخير اثبات توقفه عن الدفع أو استعمل بنفس القصد وسائل مؤدية للافلاس ليحصل على أموال	169
4- قيام التاجر بعد التوقف عن الدفع بإيفاء أحد الدائنين إضرارا بجماعة الدائنين	173
5- إشهار إفلاس التاجر مرتين وإقفال التفليستين بسبب عدم كفاية الأصول.	175
6- عدم إمساك التاجر لأية حسابات مطابقة لعرف المهنة لأهمية تجارته	176
7- ممارسة التاجر لمهنته مخالفا لحظر منصوص عليه في القانون.	177
ب- حالات التفالس بالتقصير الجوازي	178
1- عقد التاجر تعهدات لحساب الغير يثبت أنها بالغة الضخامة بالنسبة لوضعه عند التعاقد بغير أن يتقاضى مقابلها شيئا.	179
2- الحكم بافلاس التاجر دون أن يكون قد أوفى بالتزاماته المترتبة عن صلح سابق	181
3- عدم قيام التاجر بالتصريح لدى كاتب ضبط المحكمة عن حالة التوقف عن الدفع في مهلة خمسة عشر يوما دون مانع مشروع.	182
4- عدم حضور التاجر بشخصه أمام وكيل التفليسة في الأحوال والمواعيد المحددة دون مانع مشروع.	185
5- نقصان أو عدم إنتظام حسابات التاجر.	186

الموضوع	الصفحة
ثانيا: النتيجة الإجرامية	189
ثالثا: علاقة السببية	192
رابعا: الشروع	194
خامسا: الإشتراك	195
الفرع الثاني: الركن المعنوي.	196
الفصل الثاني: الطبيعة القانونية للتفالس.	205
المبحث الأول: الماهية القانونية للتفالس ما يترتب عنها من نتائج.	207
المطلب الأول: الماهية القانونية للتفالس.	207
الفرع الأول: إستقلال جريمتي التفالس عن بعضهما.	208
الفرع الثاني: الماهية القانونية لكل من جريمتي التفالس.	215
المطلب الثاني: نتائج الماهية القانونية للتفالس.	227
الفرع الأول: النتائج الموضوعية للماهية القانونية للتفالس.	228
الفرع الثاني: النتائج الاجرائية للماهية القانونية للتفالس.	236
أولا: تحريك الدعوى العمومية.	236
ثانيا: تقادم الدعوى العمومية.	241
المبحث الثاني: المبدأ الأساسي العام في التفالس.	248
المطلب الأول: في جريمة التفالس بالتدليس.	253
الفرع الأول: إخفاء التاجر لحساباته.	254
الفرع الثاني: تبديد او اختلاس التاجر لكل أو بعض أمواله.	256

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث: الإقرار بديون صورية أو زيادة التاجر في خصومه بطريق التدليس.	258
المطلب الثاني: في جريمة التفالس بالتقصير.	262
الفرع الأول: التفالس بالتقصير الوجوبي.	263
أولا: إذا ثبت أن مصاريف التاجر الشخصية أو مصاريف تجارته مفرطة.	263
ثانيا: استهلاك التاجر مبالغ جسيمة في عمليات نصبية محضة أو عمليات وهمية.	265
ثالثا: قيام التاجر بمشتريات لإعادة البيع بأقل من سعر السوق بقصد تأخير إثبات توقفه عن الدفع أو إستعمل بنفس القصد وسائل مؤدية للإفلاس ليحصل على أموال	266
رابعا: قيام التاجر بعد التوقف عن الدفع بإيفاء أحد الدائنين اضرارا بباقي الغرماء.	269
خامسا: إشهار إفلاس التاجر مرتين وإقفال التفليستين بسبب عدم كفاية الأصول.	271
سادسا: عدم إمساك التاجر لأية حسابات مطابقة لعرف المهنة نظرا لأهمية تجارته.	272
سابعا: ممارسة التاجر لمهنته مخالفا لحظر منصوص عليه في القانون.	274
الفرع الثاني: التقالس بالتقصير الجوازي.	274
أولا:عقد التاجر تعهدات لحساب الغير يثبت أنها بالغة الضخامة بالنسبة لوضعه عند التعاقد بغير أن يتقاضى مقابلها شيئا.	275

الموضوع	الصفحة
ثانيا: الحكم بافلاس التاجر دون أن يكون قد أوفى بالتزاماته المترتبة عن صلح سابق.	276
ثالثا: عدم قيام التاجر بالتصريح لدى كاتب ضبط المحكمة عن حالة التوقف عن الدفع في مهلة خمسة عشر يوما دون مانع مشروع.	277
رابعا: عدم حضور التاجر بشخصه أمام وكيل التفليسة في الأحوال والمواعيد المحددة دون مانع مشروع.	278
خامسا: نقصان أو عدم إنتظام حسابات التاجر.	280
خاتمة.	284
قائمة المراجع.	298
الفهرس.	311